

العنوان:	المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين و المراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة : مع دراسة ميدانية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	غريب، حسين عبدالعال سالم
المجلد/العدد:	مج19, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	109 - 149
رقم MD:	753725
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الشركات الإقتصادية ، المسؤولية الإجتماعية ، حوكمة الشركات ، المحاسبة المالية ، التنمية المستدامة ، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/753725

**المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة
تحد جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة
(مع دراسة ميدانية)**

الدكتور

حسين عبد العال سالم غريب

المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة

تحد جديد للمعددين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة

(مع دراسة ميدانية)

د/حسين عبد العال سالم غريب

الكلمات الافتتاحية

- المؤشر المصري لمسئولية الشركات
- المعددين
- المراجعين

ملخص البحث باللغة العربية

في ضوء اهتمام الكثير من الشركات والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بالشركات بموضوع المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات المصرية ومدى التزامها بمعايير الحوكمة، تم إصدار المؤشر المصري لمسئولية الشركات. خاصة في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة وتطبيقها لمعايير الحوكمة الجديدة، فهناك جدل في الأوساط المحاسبية عن المدى الذي يمكن أن تؤثر به العوامل البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالشركات، ولذا ظهر التساؤل التالي. ما هي مسئوليات كل من معدي القوائم المالية والمراجعين عن تقييم المؤشر المصري لمسئولية الشركات حيث يهدف البحث إلى هدف رئيسي يتمثل في تحديد مسئولية كل من المعددين والمراجعين عن مسئولية الشركات في ضوء المؤشر المصري وأثر ذلك على الأداء المالي لتلك الشركات المدرجة في البورصة المصرية والذي تكمن أهميته في أنها تعد واحدة من أهم مجالات البحث المحاسبي المعاصر، وذلك من خلال إجراء دراسة منهجية عن تلك الممارسات وعلاقتها بالأداء المالي للشركات في البيئة المصرية. حيث تزايدت الانتقادات الموجهة للقوائم المالية بضعفها ومحدودية معلوماتها، مما أدى لخلق جو من عدم الرضا عن القوائم المالية، ولذلك أصبحت بحوث التنمية المستدامة ومكافحة الفساد المالي وحوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية تتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية في الفكر المحاسبي، حيث تعتبر المعلومات التي تقدمها القوائم المالية مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية. وظهر البحث النتائج التالية:

- احتلت برامج التنمية المستدامة الاهتمام سواء أكانت من الناحية الاقتصادية أم من الناحية البيئية أو الاجتماعية، والتي تقوم بإدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع.
- تتضح أهمية المؤشر المصري لمسئولية الشركات في أنه يمكن استخدامه في قياس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الاختياري عن ممارستها، وتوصل البحث إلى التوصيات التالية
- زيادة الإفصاح عن التنمية المستدامة في الشركات وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالحسابات الختامية

- يوصي الباحث الشركات بإدخال عامل مهم ومؤثر وشامل علي عملية تحسين جودة التقارير المالية في الشركات، وهو التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث قواعد ومعايير حوكمة الشركات - المسؤولية الاجتماعية - المسؤولية البيئية.

Summary Of Research In English

In the light of the interest of many companies, investors and other stakeholders who are interested in social and environmental responsibility of Egyptian companies, as well as, its commitment of corporate governance standards. The Egyptian stock market has issued that the indicator of these companies, in turn, the investors begin to capture of the financial standards and non-traditional standards of companies.

There is controversy in accounting fields of the extent to which could affect its environmental and social factors in making corporate-making process, , the research seeks to address the following question.

What are the responsibilities of the accountants and auditors to assess Egyptian indicator of corporate governess?

Therefore, the research aim is to determine the accountants and auditors responsibilities of Egyptian indicator and the impact on the financial performance of those listed on the Egyptian Stock Exchange companies and who's significance lies in that it is one of the most important areas of research accounting contemporary, and through a systematic study about these practices and their relationship to the financial performance of the companies in the Egyptian environment.

Therefore, the researches of sustainable development and fighting financial fraud have prioritisation in advanced accounting development, whereas, financial statements are considered by IAS as financial offer structural financial position of the business and operations of, These study findings are the following;

- Sustainable development programs achieved high priority, whether economically or environmentally or socially, and that the integration of economic
- The importance of the Egyptian indicator of corporate responsibility can be used to measure the information, which it was provided by companies through voluntary disclosure.
- this research are as follows:
- Increasing the disclosure of sustainable development in companies through producing a separate report.
- The companies should consider the sustainability development including the three dimensions (the regulations and standards of corporate governance; Social Responsibility; Environmental Responsibility) as important factor for improving the quality of financial reporting.

أولاً: مقدمة البحث:

في ضوء اهتمام الكثير من الشركات والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بالشركات بموضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المصرية ومدى التزامها بمعايير الحوكمة، تم إصدار المؤشر المصري لمسئولية الشركات " Environment Social and Governance Index (EsG) " في 22 مارس 2010 بالتعاون بين مركز المديرين المصري " Egyptian Institute of Directors (ELOD) " ومؤسسة "ستاندرد أند بورز" Standard & Poor's،

ومؤسسة كريسيل Crisil⁽¹⁾، بناء مؤشر مسؤولية الشركات "S & P / EGX ESG" والذي يتضمن الشركات التي تف بمتطلبات الحوكمة والأداء البيئي والمسئولية الاجتماعية والذي يعد الأول في المنطقة العربية والثاني على مستوى الأسواق الناشئة في العالم، فبعد نجاح إطلاق المؤشر في الهند S & P / India ESG، تم بناء وتطوير المؤشر للسوق المصرية والذي يقيس مدى الإفصاح الاختياري للشركات المقيدة بالممارسات الخاصة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية والقضايا البيئية. ويندرج تحت هذا المؤشر ثلاثون شركة مقيدة بالبورصة، ووضعت له قواعد سميت قواعد المسئولية الاجتماعية وهي: (احترام حقوق البيئة، احترام حقوق الإنسان، احترام حقوق العاملين، البعد عن أي معاملات بها شبهة فساد) والهدف منه أن الشركات التي تسعى للاستمرارية وتحقيق الأرباح لا بد أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم المسئولية الاجتماعية. (مجلة التنفيذ، 2010)

ويعكس هذا المؤشر - الذي تم تسميته المؤشر المصري لمسئولية الشركات - مدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر "EFGX 100" بشكل سنوي حتى يتسنى اختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظي بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر. ويتم التقييم على مرحلتين، حيث تشمل المرحلة الأولى تقييم ممارسات الشركة على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلي الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الإلكتروني للشركة أو أي وسيلة تراها الشركة مناسبة اعتمادا على 197 معيارا يقيس الممارسات المتعلقة بالحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية. (مجلة التنفيذ، 2011)

وتشمل المرحلة الثانية تقييم مصداقية بيانات الشركات من خلال البحث عن الأخبار التي تشمل أي تجاوزات ومحالفات من قبل الشركة والمتاحة في الصحف اليومية، ووسائل الإعلام والمجلات العلمية المتخصصة وبعض التقارير الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة للجوء إلي المعلومات المتاحة لدي الوزارات المعنية والهيئات الحكومية مثل وزارة البيئة ووزارة القوي العاملة، والبورصة المصرية، وبناء على ذلك يتم تعديل القيم التي حصلت عليها الشركات في المرحلة الأولى، وفي نهاية المرحلة الثانية، يتم الوصول إلي ترتيب الشركات وفقا لممارستها في مجالات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات ودون أخذ أية عوامل أخرى في الاعتبار. بعد ذلك قامت البورصة بالتعاون مع مؤسسة "ستاندرد أند بورز" بتحويل نتائج المرحلة الثانية إلي مؤشر متحرك من خلال ترتيب الشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول عليه، ويعكس هذا الترتيب الوزن النسبي لكل شركة من الشركات الثلاثين المدرجة بالمؤشر. ولذا عندما يتم استبعاد عدد من الشركات الكبرى من هذا المؤشر، فهذا دليل على أنها لم تف ببعض هذه القواعد أو كلها من حيث احترام الحقوق سواء للإنسان أو للعمال أو للبيئة، وكذلك عدم توفر الشفافية أو الإفصاح بالدرجة الكافية لإدراجها في هذا المؤشر. من ناحية أخرى قام مركز المديرين المصري وبمساعدة البورصة المصرية، بإجراء التحليل الكيفي للشركات (والذي يعتمد على مصادر مستقلة للمعلومات، والأخبار حول الشركات والتي يتم استخدامها في تقدير الأداء الفعلي للشركات في الإفصاح والشفافية وتحصل الشركات على نقاط تتراوح بين خمس نقاط إلي نقطة واحدة في حالة الأداء السيئ للإفصاح والشفافية، وتحصل كل شركة على مجموع لهذه الأوزان النسبية)، كما قامت البورصة باختبار البيانات التاريخية للشركات، وإعداد المؤشر تاريخيا وذلك عن طريق توافر بيانات تاريخية لترتيب الشركات في المؤشر اعتبارا من علم

(1) هي شركة كريسيل الهندية، وتعد وكالة التصنيف الأولى وتقوم بإجراء تصنيف للعديد من مؤسسات التمويل وشركات الاستثمار العاملة في القطاع الخاص

2007 وتتم مراجعة المؤشر مرة واحدة في شهر يوليو من كل عام (2)، حيث يتم حساب مجموع النقاط النهائي وفقا لكل من ESG مرة واحدة في العام، وذلك لأنشط منه شركة في البورصة المصرية. ويتم كل ثلاثة شهور مراجعة أهم الأخبار والأحداث الجوهرية عن الشركات المكونة للمؤشر، وذلك بهدف تحديد سلوك الشركات، وهو ما ينعكس على المعامل المرجح (EWF) للشركات ذات الأداء السيئ، بل قد يتم استبعاد الشركة إذا كان سلوكها سيئا، وارتكبت أحداثا جوهرية سيئة، وفي هذه الحالة لن يتم استبدال شركة أخرى بالشركة التي تم حذفها، بل يتم حساب المؤشر بعدد شركات أقل، وتم حساب المؤشر بداية من 28 يونيو 2007، بقيمة ألف نقطة .

ثانيا: مشكلة البحث:

لقد تزايد اهتمام البورصة المصرية بالاتجاهات العالمية الحديثة في مؤشرات أسواق المال، والتي بدأت في التركيز على معايير التنمية المستدامة، خاصة في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسئولية اجتماعية متميزة للشركة، وتطبيقها لمعايير الحوكمة الجدية، مما يوفر للمستثمرين نطاقا أوسع وأشمل من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار المتعلقة بهم. (مجلة التنفيذي، 2010)

ولم يعد تقييم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية يعتمد على ربحيتها فقط، كما لم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقط ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة عمل قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة.

ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم مسؤولية الشركات، فقد أصبح دور شركات القطاع الخاص محوريا في عملية التنمية، وقد أدركت الشركات المقيدة بالبورصة أنها غير معزولة عن البيئة المحيطة، فكان التوجه إلي ضرورة التوسع في أنشطتها لتشمل ما هو أكثر من الأنشطة الإنتاجية، مثل المجتمع والبيئة، وعلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. (عيسي، 2010)

ومعني أن تكون الشركة مسؤولة اجتماعيا ليس فقط الالتزام القانوني والتشريعي ولكن يجب أن تهتم أيضا بعلاقتها مع الأطراف ذات العلاقة، بمعنى أن تصبح ممارسات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والقضايا البيئية (ESG) أحد الأبعاد الرئيسية داخل استراتيجيات الشركات، وذلك من خلال توسيع اهتمامات الشركات وهي تمارس أعمالها من عاملين

(2) في 1 يوليو 2010 شملت المراجعة الدورية السنوية استبعاد 9 شركات من المؤشر وفقا لمجموع النقاط الكلي للشركات وهي كالتالي: (بنك كريدي أجريكول مصر ، الدلتا للسكر، العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية ، العربية ويولفارفا للغزل والنسيج - بوثيراب، الإسكندرية للزيوت المعدنية ، النجاجون الشرقيون للصلب، النجاجون الشرقيون للصلب، المالية والصناعية المصرية، أولمبيك جروب للاستثمارات المالية، الصعيد العامة للمقاولات) وفي المقابل تم إدراج 9 شركات جديدة وهي الشركات التي حققا ترتيبا أعلى وفقا لمجموع النقاط الكلي للشركات وهي كالتالي : (الأهلي للتنمية والاستثمار، النصر لصناعة المحولات (الماكو)، المصرية لصناعة النشأ والجلوكوز، الحديد والصلب المصرية، أسيك للتعددين- أسكوم ، جنوب الوادي للإسمنت، الدولية للمحاصيل الزراعية ، مصر للألومنيوم، نماء للتنمية والاستثمار العقاري)

ومجتمع ورعاية العملاء باعتبارهم القوة الداعمة لنجاحها ومصدر للطلب لما تقدمه من سلع وخدمات، مما يحقق لها النجاح والاستمرارية في أداء متميز. (الشويمان، 2012). وهناك جدل في الأوساط المحاسبية عن المدى الذي يمكن أن تؤثر به العوامل البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالشركات، حيث أن المدخل الخاص باتخاذ القرارات الذي يتضمن العوامل البيئية والاجتماعية والمسمى بالمسئولية الاجتماعية للشركات، أصبح هو المدخل المسيطر حاليا في ظل حوكمة الشركات، وهذا المدخل الحديث يتضمن أن المسئولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تسهم في تحسين الأداء المالي لها، وهذا المدخل يؤكد أن العوامل البيئية والاجتماعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار إذا أراد متخذي القرارات تعظيم المالية طويلة الأجل، حيث أن الأهداف المالية طويلة الأجل لا تتعارض مع الأداء العادل لمصالح المستفيدين غير المساهمين ولذلك فإن هناك اختلاف واضح في الكتابات المحاسبية فيما يتعلق بنوع وطبيعة العلاقة بين أداء الشركات الممارسات ESG والأداء المالي لها.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هي مسئوليات كل من معدي القوائم المالية والمراجعين عن تقييم المؤشر المصري لمسئولية الشركات ؟

ثالثا: هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث يهدف البحث إلي هدف رئيسي يتمثل في :

تحديد مسئولية كل من المعدين والمراجعين عن مسئولية الشركات في ضوء المؤشر المصري وأثر ذلك على الإداء المالي لتلك الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

رابعا : أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1. تعد الدراسة الحالية إحدى الدراسات التي تتعلق بمجال المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات والإفصاح عنها، والتي تعد واحدة من أهم مجالات البحث المحاسبي المعاصر، وذلك من خلال إجراء دراسة منهجية عن تلك الممارسات وعلاقتها بالأداء المالي للشركات في البيئة المصرية.

2. يؤدي الإفصاح عن معلومات مسئولية الشركات على تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تحقيق الإفصاح والشفافية بخصوص المسئولية الاجتماعية والحوكمة واحترام حقوق الإنسان للشركات وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك الشركات.

3. يساعد الإفصاح عن معلومات مسؤولية الشركات للأطراف أصحاب المصلحة في تقييم أداء الشركة في الأجل الطويل في ظل الالتزام بالتشريعات البيئية ومراعاة المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمبادئ الدولية لحوكمة الشركات وبالتالي تقييم أداء الشركة في التنمية المستدامة.

خامسا: فروض البحث:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات ومبادئ الحوكمة.
2. لا توجد صعوبات تواجه المعدين والمراجعين عند تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات

سادسا: خطة البحث

في ضوء مشكلة وأهداف وأهمية وفروض البحث ينتهج الباحث الخطة التالية:

أولا : عرض وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث

ثانيا : المؤشر المصري لمسؤولية الشركات (المراحل والمقومات)

ثالثا: مزايا تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن التنمية المستدامة لمعدي القوائم المالية

رابعا: استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات.

خامسا: الدراسة الميدانية

أولا : عرض وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث :

تتلخص الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث فيما يلي:

1. دراسة (Fiori et al, 2007):

أشارت هذه الدراسة إلي أن قيام الإدارة بنشر معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية سوف تؤدي إلي تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهذا بدوره سيؤدي لكسب ثقة هؤلاء المستثمرين والذي يترتب عليه منافع للشركة تتمثل في انخفاض تكلفة رأس المال، وزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة، وسيولة السهم، كما أوضحت الدراسة

زيادة اهتمام مؤسسات الاستثمار المالي بالإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لما لها تأثيرات إيجابية أو سلبية طويلة الأجل على الأداء المالي.

2. دراسة (Arx & Ziegler, 2009):

تناولت هذه الدراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الأسهم، وقدمت هذه الدراسة أدلة تجريبية جديدة لتأثير تلك المسؤولية على الأداء المالي للشركات، وقامت بفحص حالتين، وهما الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتحليل تبين أن الأنشطة البيئية والاجتماعية للشركة لها آثار إيجابية مقارنة مع شركات أخرى داخل للصناعة، وتوصلت الدراسة إلى أن الآثار الإيجابية للمتوسط الشهري لعوائد الأسهم بين عامي 2033 و 2006 أكثر قوة في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. دراسة (عقل، محمد، 2010) :

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوي المعلوماتي للإعلان عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، كون أنه يتحدد في شكل ونوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تساهم في تحسين قدرة المستثمرين على فهم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية. وقد اعتمد الباحث على فرضين رئيسيين، الأول يتعلق بقياس مستوى إدراك المستثمرين في الأوراق المالية للمحتوي المعلوماتي للإعلان عن المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، والثاني يتعلق بقياس الفروق الإحصائية بين المستثمرين في الأوراق المالية حول محتوى الإعلان عن المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات.

وأشارت نتائج الاختبار إلى أن هناك إدراك بمستوي مرتفع لمكونات المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات من قبل المستثمرين في الأوراق المالية فيما عدا دور المؤشر في تقييم كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المستثمرين في الأوراق المالية بشأن أهمية الإعلان عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات.

4. دراسة (Evans & Peiris , 2010):

استهدفت هذه الدراسة بحث العلاقة بين عوامل ESG وعوائد الأسهم في المملكة المتحدة للشركات المدرجة في المؤشر، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه العوامل لا تؤثر فقط على عوائد الأسهم ولكن أيضا تؤثر على أسعار الأسهم والأداء التشغيلي، وبذلك باستخدام إطار متعدد العوامل، وقدمت الدراسة دليلا على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة

إحصائية بين معايير التقييم لـ ESG وكل من العائد على الأصول ومقياس القيمة السوقية إلى الدفترية ودعم نظرية أصحاب المصلحة، وذلك لأن الأداء الاجتماعي للشركات (CSP) يرتبط بعلاقة إيجابية مع الأداء المالي للشركات (CFP).

5. دراسة (Poelloe, 2010):

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات، كما استخدمت نموذج الانحدار في تحليل البيانات لدراسة العلاقة على عينة صغيرة من المؤسسات الاستثمارية بأوروبا وأمريكا الشمالية في القطاع المالي من 2000-2009، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقياسا بنسب الربحية (العائد على متوسط حقوق المساهمين، العائد على متوسط الأصول)

6. دراسة (عقل، 2010):

استهدفت هذه الدراسة بناء نموذج مقترح لقياس المحتوى المعلوماتي لأثر الإفصاح عن المؤشر المصري لمسؤولية الشركات على أداء البورصة المصرية ممثلا في التغيرات في حركة أسعار الأسهم لعينة مكونة من 30 شركة تمثل جميع شركات المؤشر المقيدة بالبورصة المصرية في 22 مارس 2010، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود فروق معنوية إحصائية بين متوسط نسب التغير في أسعار الأسهم قبل وبعد الإفصاح عن المؤشر المصري لمسؤولية الشركات.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري لمسؤولية الشركات وبين نسب التغير في أسعار أسهم شركات المؤشر.

7. دراسة (أنور، 2010):

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج لأثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي وانعكاس ذلك على أسعار الأسهم تتمثل فيما يلي :

- زيادة العائد على حقوق الملكية، إذا ما قام مجلس إدارة الشركة بتطوير استراتيجية تساعد على جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة أداء الشركة والتخصيص الأفضل للموارد، بالتالي خفض تكلفة التشغيل وتعظيم العائد.

- زيادة سعر السهم على ربحيته، وذلك لأن المسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة تؤدي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل خارجية وبالتالي خفض تكلفة التمويل ورفع قيمة الشركة.
- زيادة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وذلك لأن المسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة تؤديان إلى شفافية أعلى في الممارسات المالية وغير المالية وزيادة الإفصاح وطمأننة المستثمرين ويعظم حجم القيمة التي يخلقها المشروع للمساهمين ويجفز المستثمر على دفع قيمة أعلى لأسهم الشركة التي تمارس حوكمة أفضل .

8. دراسة (Hong & Anderson, 2011):

استخدمت هذه الدراسة مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي يتضمن معلومات عن المجتمع، حوكمة الشركات، المنتج، التنوع، علاقات الموظفين، البيئة، حقوق الإنسان، وذلك لاختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الدخل وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام 1995 حتى عام 2005. وأكدت نتائج الدراسة على الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في ضمان جودة التقارير المالية الخاصة بالشركة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الأكثر قياما بالمسؤولية الاجتماعية تمتلك استحقاقات عالية وبالتالي يقل نشاط إدارة الدخل، حيث أن تلك الشركات جديرة بالثقة والأخلاق مما يقلل الحافز لدي المديرين على القيام بإدارة الدخل.

9. دراسة (Balatbat, 2012):

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير ممارسات ESG (البيئية والاجتماعية والحوكمة) علي الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية في الفترة من 2008 - 2010، وقد استخدمت مجموعة من النسب المالية لقياس الأداء المالي مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتكونت عينة الدراسة من 208 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالية، وتم استخراج نموذج الانحدار في تحليل بيانات العينة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة بين مؤشر "ESG" والأداء المالي

10. دراسة (Kim et al., 2010):

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الأرباح، وذلك باستخدام مؤشر المسؤولية الاجتماعية (Domini Social Index 400) والذي يتضمن معلومات عن المجتمع، التنوع، علاقات الموظفين، البيئة، المنتج وذلك خلال الفترة من عام 1994 وحتى عام 2009، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن

الشركات الأكثر قياما بالمسؤولية الاجتماعية تمتلك استحقاقات تقديرية أقل وبالتالي يقل نشاط إدارة الدخل مما يزيد من جودة الأرباح، وبالتالي إذا قامت الشركات بتطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد، وممارسة المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة فيتوقع لها أن تكون أقل ميلا لإدارة الدخل.

11. دراسة (رمضان، 2013):

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين مؤشر الشركات والتغير في أسعار الأسهم، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تناول منهجية مؤشر مسؤولية الشركات وعناصره الثلاثة (الأداء البيئي، الحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية). وقد أعتمد الباحث على فروض تمثل في "لا توجد علاقة بين قيد الشركة في مؤشر مسؤولية الشركات والتغير في أسعار أسهمها". وتم إجراء دراسة على عينة مكونة من 19 شركة داخل مؤشر المسؤولية، وعينة مقابلة لها مكونة من 19 شركة خارج مؤشر المسؤولية من نفس القطاع من الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين عضوية مؤشر مسؤولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم، كذلك أن نسبة التوزيعات على الأرباح ونوع القطاع معنوية تؤثر على التغير في سعر السهم، كذلك أن نسبة التداول الحر وحجم الشركة غير معنوية لا تؤثر على التغير في سعر السهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

1. قلة الدراسات السابقة - في حدود علم الباحث - التي تناولت علاقة مؤشر مسؤولية الشركات بمتغيرات الحوكمة خاصة في البلدان النامية، وهذا ما سيحاول الباحث تطبيقه من خلال هذا البحث
2. ركزت معظم الدراسات السابقة في البيئة المصرية على أثر إفصاح الشركة عن ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على أسعار الأسهم، وبالتالي تركز الدراسة الحالية على تأثير ممارسات ESG على الأداء المالي للشركة.
3. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في البيئة الأجنبية، حيث سيتم الاعتماد على المؤشر المصري لمسؤولية الشركات الصادر في 2010.

ثانيا: المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة (المراحل والمقومات):

أطلقت هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية، ومركز المديرين المصري لمسئولية الشركات والذي بدأ تطبيقه في العام المالي 2011-2012، حيث قام مركز المديرين المصري، المركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة "ستاندارد أند بورز"، وشركة "كريسيل"، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة (د. فؤاد عيسي، 2010)، ويعتبر هذا المؤشر الأول من نوعه في المنطقة العربية وإفريقيا والثاني على مستوى العالم، حيث ظهر في الهند في يناير 2008 بإصدار مؤشر للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وقد كان هذا المؤشر الأول من نوعه في العالم، وقامت بإعداده مؤسسة ستاندر أند بورز بالتعاون مع شركة محلية تسمى "كريسيل". ويقوم المؤشر الجديد الذي تقوم باحتسابه مؤسسة "ستاندر أند بورز" الدولية بالتعاون مع مركز المديرين والبورصة المصرية بترتيب الشركات المقيدة بالبورصة- في مؤشر EGX 100 بشكل سنوي - من حيث مدي التزامها بقواعد الحوكمة والحفاظ على البيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات ثم يتم اختيار افضل 30 شركة - مؤشر EGX 30 الذي يضم أعلى 30 شركة من حيث السيولة والنشاط، التي تدخل في احتساب القيمة النهائية للمؤشر وفقا لترتيب هذه الشركات وتتغير قيمة المؤشر لحظيا أثناء التداول. (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2010)

كما يعتمد مؤشر "ESG" على المعلومات التي تتيحها الشركات عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية بشكل اختياري، فالبيانات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها هي المرجعية الوحيدة في قياس المؤشر، ولا يتم اللجوء إلي الشركات للحصول على أي معلومات إلا في حالة وجود معلومات سلبية غير مؤكدة عن الشركة يرغب القائمون بإعداد المؤشر في التحقق من مدي صحتها، ويتكون من محورين هما مستوى الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية.

المحور الأول: قواعد ومعايير الحوكمة ومن أهمها:

1. الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية.

2. التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين.

3. المعاملة متساوية لكافة المساهمين، سواء أكانوا وطنيين أم أجنب، كما ينبغي إتاحة الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.
4. توفير الحماية للمساهمين في هذه الشركات، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

المحور الثاني: قواعد ومعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

تشمل المجالات التالية:

أولاً: المؤشرات البيئية:

وتشمل كافة معايير الأداء البيئي لحماية محيط أفراد المجتمع الذي تعمل الشركة داخل نطاقه الجغرافي ومن أهمها ما يلي:

1. تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية والاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.
2. تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها مع تحديد سياسة الإدارة في استغلال الموارد الطبيعية.
3. تحسين مؤشرات الأداء البيئي.

ثانياً: مؤشرات حقوق الإنسان:

وتتضمن كافة معايير أداء الشركة في مجال خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمنظمات غير الهادفة للربح، وكذلك الأداء في المجالات التالية:

1. دعم الشركة لحماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.
2. التأكد من عدم اشتراك الشركة في انتهاكات حقوق الإنسان واستثمار الشركة في رأس المال الاجتماعي.
3. احترام الشركة لحرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المساومة الجماعية.
4. دور الشركة في القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري وعمالة الأطفال.

ثالثا: مؤشرات تطوير الإنتاج:

وتشمل كافة معايير الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين، مثل الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير، ثم تكاليف ضمانات المتابعة بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن منافع المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلك والعلاقات مع المستهلكين والحد من الممارسات الاحتكارية.

رابعا : مؤشرات الأخلاقيات والمسئولية الاجتماعية:

1. قيادة المسئولية الاجتماعية للشركة ومكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي يتم إعداد ومراجعة هذا المؤشر مرة واحدة في شهر يوليو من كل عام وذلك لأنشط 100 شركة في البورصة المصرية على خطوتين هما : (Innovest Strategic, 2005)

الخطوة الأولى: تتمثل في تقييم ممارسات الشركة في مجالات المؤشر والإفصاح عنها اعتمادا على المعلومات الخاصة بالشركة والمتاحة للعمامة وذلك من خلال التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية، أو من خلال المعلومات المتاحة لدي البورصة المصرية في عدة نواحي رئيسية وهي : هيكل الملكية، وحقوق المساهمين، وهيكل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والممارسات الأخلاقية للأعمال ومسئوليتها الاجتماعية والبيئية عن العاملين والمجتمع والمنتج والمستهلك.

الخطوة الثانية: تتمثل في تقييم مصداقية بيانات الشركات من خلال البحث عن الأخبار التي تشمل أي تجاوزات ومخالفات من قبل الشركة والمتاحة في الصحف القومية، ووسائل الأعلام والمجلات العلمية المتخصصة وبعض التقارير الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى اللجوء إلى المعلومات المتاحة لدي الوزارات المعنية والهيئات الحكومية مثل وزارة البيئة ووزارة القوي العاملة، والبورصة المصرية، وفي نهاية الخطوة الثانية يتم الوصول إلى ترتيب الشركات وفقا لممارساتها في مجالات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية ودون أخذ أية عوامل أخرى في الاعتبار، وبعد ذلك تقوم البورصة بالتعاون مع مؤسسة ستاندارد أند بورز بتحويل نتائج الخطوة الثانية إلى مؤشر متحرك من خلال ربط ترتيب الشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول عليه، ويعكس هذا الترتيب الوزن النسبي لكل شركة من الشركات الثلاثين المدرجة بالمؤشر.

خامسا: مؤشرات العلاقات العمالية:

وتشمل جميع معايير الأداء الذي تقدمه الشركة للعاملين فيها والالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين، كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم غير ذلك، وأداء الشركة في مجالات حقوق العمال والعلاقات العمالية والقضاء على التمييز في مجال التوظيف والمعاملة المتكافئة للعمال.

وتتركز مقومات إعداد المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة فيما يلي: (Egyptian

(institute of directors ,(2009)

1. اختيار شركات المؤشر:

لما كان الهدف من المؤشر هو قياس أداء الشركات وفقا لمعايير البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، فإن المؤشر يتكون من أفضل 30 شركة على الأكثر من بين أنشط 100 شركة مقيدة في البورصة المصرية وفقا لمعايير البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، ويتم ذلك من خلال إجراء مسح لأنشط مئة شركة ، بهدف حصول كل شركة علي مجموع من النقاط في كل من شق البيئة والمسئولية الاجتماعية، وشق الحوكمة، ويتم الاعتماد على المصادر العامة في إجراء المسح، وتشمل هذه المصادر التقرير السنوي للشركة ونشراؤها وقوائمها المالية وإفصاحات الشركة بالبورصة المصرية وموقع الشركة على الشبكة الدولية للمعلومات. وفي حالة قيام الشركة بالإفصاح عن إحدى نقاط المسح التي لها مردود إيجابي تحصل الشركة على نقطة واحدة، وفي حالة النقاط الإضافية تحصل الشركة على 3 نقاط إذا كان الإفصاح إيجابيا.

2. كيفية تحديد أوزان الشركات المكونة للمؤشر:

يتم تحديد أوزان الشركات في المؤشر بالأبعاد الأربعة التالية:

أ. البعد الأول : المجموع الكمي:

تحصل كل شركة من المائة شركة على مجموع وترتيب كمي وفقا للإفصاح والشفافية (T & D) لكل ثلاثة متغيرات وهي : حوكمة الشركات والممارسات البيئية والممارسات الاجتماعية، ويتم حساب القيمة الفعلية لكل عامل من هذه العوامل لكل شركة على حدة، ثم يتم تحويل هذه القيم إلي قيم معيارية، وبعد ذلك تجمع القيم المعيارية الثلاثة، ثم ترتب الشركات تنازليا وفقا لهذه القيم المعيارية المجمعة للثلاثة عوامل.

ب. البعد الثاني: المجموع الكيفي:

يتم اختيار الشركات الأعلى نقاطا لإجراء المسح الكيفي، والذي يعتمد على مصادر مستقلة للمعلومات، والأخبار حول الشركات، والتي يتم استخدامها في تقدير الأداء الفعلي للشركات في الإفصاح والشفافية، وتحصل الشركات على نقاط تتراوح بين خمسون نقطة إلى نقطة واحدة في حالة الأداء السيئ للإفصاح والشفافية، وتحصل كل شركة على مجموع كيفي نهائي.

ج. البعد الثالث: المجموع المركب:

يتم الحصول على هذا المجموع من خلال جمع نقاط المجموع الكمي للشركة، ونقاط المجموع الكيفي، ويتم ترتيب الشركات واختيار أعلى ثلاثون شركة وفقا لمجموع النقاط النهائي.

د. البعد الرابع: الوزن النهائي:

تحصل كل شركة على وزنها النهائي في المؤشر، والذي يتوقف على مجموع نقاطها النهائي في كل من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

3. حساب المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات:

يتم حساب المؤشر وفقا لمنهجية " ستاندرد بورز " في حساب المؤشرات السوقية كما يلي :

قيمة المؤشر = قيمة مؤشر السوق في الفترة ت / القاسم في الفترة ت

ثالثا: مزايا تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة لمعدي القوائم المالية:

يتضح من مكونات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات أنه يقوم على ترتيب الشركات طبقا لمدي تطبيق هذه الشركات لقواعد الحوكمة و المسئولية الاجتماعية وحماية البيئة، وتتضح أهمية هذا المؤشر فيما يلي:

(Kenneth, 2008- FASB, 2006)

1. المساعدة في تحسين نظام تقييم أداء الشركات بدلا من المؤشرات التي تعتمد على القوائم المالية الحالية فقط، فالمؤشر يربط بين أداء الشركة في مجال البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة وأداء الشركة في سوق الأوراق المالية، وكذلك في إدارة المخاطر التي تواجه هذه الشركات.
2. مساعدة الجهاز المصرفي في ترشيد قرارات الائتمان. فيجب أن يتأكد البنك قبل أن يمنح القرض لأي شركة من تطبيقها للمسئولية الاجتماعية والبيئية وآليات الحوكمة قبل حصولها على القرض.
3. تشجيع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على الالتزام بالمبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال للأمم المتحدة، والتي يجب مراعاتها بشكل يومي عند اتخاذ كافة القرارات ووضع الاستراتيجيات، ومحاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع الشركات التي لا تحترم كل أو بعض المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والعمال والمحافظة على البيئة ومكافحة الفساد.
4. استخدام المؤشر في قياس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الاختياري عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، وبالتالي تحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
5. ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور اجتماعي أو بيئي ناتج عن قرار فردي قد يتغير الفرد أو الظروف، وعندها يكون القرار انعكاس إيجابيا على أعمال الشركة وربحيته وسمعتها بالسوق مما يعني أن الشركة سوف تلتزم بالبعد الاجتماعي في كافة قراراتها في الأجل الطويل لما له من انعكاس إيجابي على نتائج أعمال الشركة.
6. وزيادة روح المنافسة بين الشركات في إطار احترام قواعد المسئولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق العاملين، والبعد عن أي معاملات بها شبهة فساد)، كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) أهداف التقارير المالية في البيان المفاهيمي رقم (1) الصادر عام 1978 في إمداد كل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين بالمعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبحيث تكون هذه المعلومات مفهومه لمن يستخدمها وأن تمد هذه القوائم والتقارير كلا من المستثمرين والدائنين وغيرهم بالمعلومات عن التدفقات النقدية والعائد المتوقع الحصول عليه من استثماراتهم أو الفوائد على أموالهم التي اقترضوها، كما يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق

الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق، وتبين أيضا طرق الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وكذلك أية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح المستقبلية. (وزارة الاستثمار، 2006)

وفي الآونة الأخيرة تزايدت الانتقادات الموجهة للقوائم المالية بضعفها ومحدودية معلوماتها، مما أدى لخلق جو من عدم الرضا عن القوائم المالية، وبالتالي التشكيك في مدي قدرة معلومات القوائم المالية على تقديم المدخلات المناسبة والملائمة لنماذج قرارات المستخدمين وبالتالي احتمالية عدم الرشد في القرارات الاقتصادية المعتمدة على هذه المعلومات، فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية الحالية على المجتمع لم تعد كافية لأغراض حوكمة الشركات ومسئوليتها البيئية والاجتماعية، وعلي هذا فإن عدد كبير من الأطراف أصحاب المصالح بدأوا في التركيز على بحوث محاسبة التنمية المستدامة Sustainability Accounting وتطبيقاتها، والتي تتضمن العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة، وكذلك الجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للتنمية المستدامة.

ولذلك أصبحت بحوث التنمية المستدامة ومكافحة الفساد المالي وحوكمة الشركات واحترام حقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية تتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية في الفكر المحاسبي بسبب علاقتها الوثيقة بالدور المحاسبي في المجتمع، مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات الملائمة عن الحوكمة والمسئولية الاجتماعية لمستخدمي التقارير المالية، وذلك بغرض تقييم أداء الشركات في هذا المجال، لذا أصبح هناك اهتمام واضح بالتنمية المستدامة وهذا يعتبر المحرك الرئيسي للتغير الصناعي خلال الخمسين عام القادمة، لذلك يوجد نمو في طلب الشركات و المؤسسات الاستثمارية لإدراك وفهم آثارها المالية، فأى شركة تسعى للانطلاق وتحقيق الأرباح لا بد إن تسعى لأن يكون لها قبول مجتمعي من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم المسئولية الاجتماعية، حيث أن الشركات أصبحت مطالبة اليوم بالإفصاح عن أدائها في مجال المسئولية الاجتماعية إضافة إلى الإفصاح عن قوائمها المالية، كما إن تطبيق الشركات للمسئولية الاجتماعية سيساعدها في جذب المزيد من الاستثمارات حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن 11% من الأموال المتاحة للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية موجودة داخل الشركات التي تطبق برامج المسئولية الاجتماعية (Ariyoshi, et al., 2005) وتتبع أهمية التقارير المالية من أنها تساعد المستثمرين والمقرضين والعديد من الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية الرشيدة، حيث تعتبر القوائم المالية حسب معيار المحاسبة المصري الأول بأنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من هذه القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات

حول المركز المالي للمنشأة أداؤها وتدفعاتها النقدية، وتعتبر هذه المعلومات مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية.

ويري الباحث أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات من خلال المؤشر المصري لمسؤولية الشركات إنما يحقق لمعدي القوائم المالية ما يلي :

1. يساعد الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للأطراف أصحاب المصلحة في تقييم كفاءة السياسات التمويلية والاستثمارية للشركة.

2. توفير بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالأرباح المستقبلية والسيولة، حيث أنه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ في الاعتبار ظروف عدم التأكد مثل مخاطر العمليات والمخاطر المالية والمخاطر البيئية، وبالتالي فإن توفير معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومستوي الحوكمة يعمل على تخفيض التشتت لدي المحللين الماليين عند بناء هذه النماذج.

3. وتقييم أداء الشركة في الأجل الطويل في ظل الالتزام بالتشريعات البيئية ومراعاة المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمبادئ الدولية لحوكمة الشركة وبالتالي تقييم أداء الشركة في التنمية المستدامة.

4. تحقيق مدي توافق الشركة مع التشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية، مما ييث روح الطمأنينة لدي الأطراف أصحاب المصلحة بخصوص مستقبل واستمرارية الشركة.

5. تضيق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تحقيق الإفصاح والشفافية بخصوص المسؤولية الاجتماعية والحوكمة واحترام حقوق الإنسان وأخلاقيات الأعمال مما ينعكس إيجابيا على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركات وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك الشركات.

6. زيادة درجة الإفصاح عنها يؤدي إلي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلي زيادة إلي زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض تكلفة العمليات مما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال.

7. تقييم الآثار السلبية نتيجة قيام الشركة بممارسات سلبية تجاه المجتمع مما يمكنهم من تقدير قيمة الالتزامات المحتملة وما يترتب على ذلك من تدفقات نقدية خارجة مستقبلية محتملة.

8. تقييم مدي وفاء الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان، مما يجذب الاستثمارات التي تهتم بحماية البيئة والحفاظ عليها، وزيادة إقبال العملاء على منتجات الشركة، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للاستمرارية في المستقبل علاوة على زيادة الإقبال على الاستثمار في أسهمها مما يؤثر إيجابيا على مركزها المالي.

رابعا: إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة في

ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات:

لا شك أن أحد السمات البارزة للنظام العالمي المعاصر هو تنامي المشكلات البيئية التي أصبحت تهدد الوجود البشري بصفة عامة والاستمرار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بصفة خاصة، فقد تحول مفهوم التنمية إلى التركيز على الحفاظ على البيئة وصيانة مواردها ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والبيئية، وبالتالي لا بد من الاهتمام بالمراجعة البيئية لأغراض التنمية المستدامة. وتعرف المراجعة البيئية بأنها عبارة عن فحص موضوعي ودوري منظم موثق للممارسات البيئية للمنشأة وذلك بغرض التحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها سياسات المنشأة والقوانين والتعليمات المنظمة للبيئة وأيضا لتقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائمة وتقدير المخاطر البيئية المستقبلية. ويجب على المراجع القيام بعدة خطوات في سبيل إبداء الرأي المهني الذي يقدم من خلاله مستوي ملائم من التأكد المهني للتقرير البيئي للمنشأة، ومن أهم تلك الإجراءات:

- معرفة طبيعة نشاط المنشأة وما يترتب عليه من آثار ومخرجات بيئية.
- معرفة القوانين والنظم والسياسات البيئية المعمول بها.
- فحص وتقييم الإجراءات الإدارية والرقابية المستخدمة من قبل الإدارة البيئية.
- التحقق من الالتزام بسياسات وإجراءات الأداء البيئي المعتمدة، وذلك من قبل العاملين داخل المنشأة والإدارات ذات العلاقة بالأداء البيئي.
- فحص المستندات والسجلات المتعلقة بالأداء البيئي للمنشأة والقيام بفحصها والتحقق من سلامة ذلك الأداء وتماشيه مع القوانين والنظم والسياسات البيئية المعمول بها.

- مقارنة نتائج الفحص والتقييم التي توصل إليها المراجع من المعلومات التي أوردتها المنشأة في تقريرها البيئي بهدف إبداء الرأي بشأن مدى صدق وصحة تلك المعلومات.

ويعرض الباحث مكونات النموذج المقترح لتقارير المراجعة البيئية لأغراض التنمية المستدامة في :

فقرة 1 : كان لتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة وتقييم الأثر البيئي ونظام الإدارة البيئية أثر كبير في زيادة حجم الطلب على البيانات والمعلومات الناتجة من تطبيق المحاسبة البيئية الأمر الذي يستوجب مراجعة هذه النظم.

فقرة 2 : يشرح النموذج تقارير المراجعة التي تتعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية كمدخلات وتشغيل للعمليات الإنتاجية وكمخرجات ملوثة للبيئة، وتفصح تلك التقارير عن مدى التزام المنشآت بالسياسات والقوانين البيئية وعدم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يهدف هذا النموذج إلي:

1. وضع معايير وأسس وإرشادات إعداد تقارير المراجعة الملائمة لتلك الأغراض .
 2. توفير معلومات لأغراض التنمية المستدامة
 3. زيادة رقة الخدمات المقدمة من مهنة المراجعة إلي المجتمع وزيادة أداء المراجع البيئي الخارجي عند مراجعة برامج التنمية المستدامة.
 4. التأكد من دقة وصحة البيانات المتعلقة بالأداء البيئي للمنشأة والمثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية والقوائم المالية أو أية تقارير خاصة بالأداء البيئي والتحقق من سلامة العرض والإفصاح.
 5. إبداء رأي في محايد عن صدق وسلامة التقرير عن الأموال المنفقة على برامج التنمية المستدامة والأنشطة البيئية بالقوائم المالية للمنشأة محل المراجعة.
- كما يصدر المراجع رأيه في الأداء البيئي للمنشآت القائم بمراجعتها ضمن تقريره في القوائم المالية (فقرة إيضاحية) أو في تقرير مستقل بأحد الأشكال التالية:

- يصدر المراجع تقريره برأي متحفظ عندما يكون مقتنعا بكل الجوانب المهمة.

• في حالة وجود مخالفات بيئية (أضرار) تتعارض مع التنمية المستدامة فإن على المراجع أن يبدي رأيا متحفظا وذلك عندما يكون أثر الاختلاف أو تحديد نطاق عمله ليس من الأهمية بالدرجة التي تتطلب إبداء رأي عكس او الامتناع عن إبداء الرأي.

• عندما يكون أثر الاختلاف هاما للغاية (مخالفات لا يمكن التغاضي عنها) فإن على المراجع إبداء رأي عكسي وذلك لعدم كفاية التحفظ للإفصاح عند حجم الأضرار بالبيئة.

• في حالة تقييد نطاق عمل المراجع بحيث لا يتمكن من إبداء رأيه في الأضرار البيئية التي تحدثها المنشأة فإنه يمتنع عن إبداء الرأي.

لذلك يجب على المراجع عدم قبول مهمة المراجع بشروط تفرض قيودا على نطاق عمله من جانب المنشأة ضمن عقد الاتفاق، ولمراقبة التوازن بين التنمية المستدامة والبيئية فلا بد للأجهزة العليا للرقابة عند قيامها بالتأكد من كفاءة تنفيذ البرامج على المستوي القومي، والتي تشكل إطار التنمية الذي تتبعه الدولة وللبعد البيئي دور منهم في التقييم، ولذلك يمكن التأكد من كفاءة برامج التنمية المستدامة ومراجعتها وقدرتها على الوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة دون التأثير على الأجيال القادمة .

ويري الباحث أن المراجعة البيئية تعد وسيلة فعالة لضمان تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وأن دعم برامج التنمية المستدامة والتحقق منها ومراجعتها لا يمكن أن يتم إلا بوجود مراجعة بيئية قادرة على التحقق من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وكشف الآثار والمردودات البيئية السلبية و الإيجابية لخطط التنمية. ونظرا لتزايد الاهتمام العالمي بتقارير التنمية المستدامة، حيث تزايدت عدد الشركات التي نشرت تقارير عن التنمية المستدامة وذلك بشكل منفصل عن تقريرها السنوية، وإلضفاء الثقة على معلومات هذه التقارير لجأت بعض الشركات إلى مراجعة هذه التقارير من قبل مراجع مهني مستقل، في حين قامت شركات أخرى بمراجعة تقاريرها بواسطة أطراف أخرى من خارج مهنة المحاسبة، حيث لا يوجد معيار دولي ملزم بشأن ضرورة مراجعة تقارير التنمية المستدامة بواسطة مراجع مهني مستقل.

ولذا ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بعملية تطوير خدمات التأكيد الاختيارية لتقارير التنمية المستدامة لمعرفة العوامل المرتبطة بقرار شراء خدمات التأكيد الاختياري وكذلك نوع مقدم هذه الخدمة سواء من داخل المهنة أو من خارجها، والمنافع التي تعود على الشركات من وراء قيامها بمراجعة تقارير الاستدامة الخاصة بها، ولقد تبين أن الشركات التي تسعى لتحسين مصداقية تقارير الاستدامة الخاصة بها، وكذلك تحسين سمعتها تكون أكثر رغبة نحو مراجعة تقاريرها، ويتضح أن

الشركات التي تعمل في دولة موجهة نحو الاهتمام بالأطراف ذات العلاقة تفضل اختيار مراجعين مستقلين من مهنة المحاسبة للحصول على خدمات التأكيد والمراجعة على تقارير الاستدامة الخاصة بها، أما الشركات التي تعمل في دولة ذات بيئات قانونية ضعيفة أو ذات مخاطر بيئية واجتماعية عالية مرتبطة بمصانعها لا تميل إلى اختيار مراجع مستقل من مهنة المحاسبة لمراجعة تقارير الاستدامة الخاصة بها.

ونظرا لأهمية تقارير التنمية المستدامة فإن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB) يقوم حاليا بتعديل المعيار الدولي لخدمات التأكيد (ISAE 3000) من اجل تقديم خدمات التأكيد على تقارير الاستدامة، ولقد أشارت البحوث الحديثة إلى تزايد الطلب على خدمات التأكيد على تقارير الاستدامة بجوانبها الثلاثة : البيئة، الاجتماعية، والحوكمة، حيث لم تكن في الماضي تقارير الاستدامة محكومة بمعايير مقبولة قبولا عاما، وبالتالي كانت هذه التقارير أقل مصداقية مقارنة بالوضع الحالي الذي يسمح للمراجع المستقل بتقديم خدمات التأكيد على محتوى وهيكل تقارير الاستدامة وبالتالي تحسين درجة ملائمتها وموثوقيتها وكذلك قابليتها للمقارنة ومن ثم تزداد مصداقية تقارير التنمية المستدامة.

وبالتالي يري الباحث ضرورة حث الهيئات المهنية والتشريعية والرقابية على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني بشكل يجعلها أكثر حزما، لتشجيع الشركات على تبني ممارسات التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث : الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ويري الباحث أن من العوامل المهمة عند مراجعة برامج التنمية المستدامة في ضوء التزام الشركات بتطبيق متطلبات المؤشر المصري هو وجود لجنة مراجعة قوية ومستقلة عن مجلس الإدارة، وتكون مهمتها مساعدة مجلس الإدارة في الحفاظ على حقوق المساهمين ورفع أداء الشركة، إلا ان أغلب الشركات المقيدة في البورصة لديها فعلا لجنة للمراجعة ولكنها في الواقع غير مستقلة عن مجلس الإدارة، وإنما هي في الحقيقة تعمل على تنفيذ توجهاته، وبالتالي فهي تعتبر من العوامل الغير مؤثرة نسبيا في عملية ضبط الأداء المالي في هذه الشركات ويؤكد الباحث على أن واجبات المراجع الخارجي تتركز فيما يلي:

1. التحقق من التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية:

معظم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تطبق معايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية، لأنه من شروط قيد الشركات بالبورصة وهو الالتزام بتطبيق هذه المعايير.

2. التحقق من الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، كما يجب إلزام المساهمين الذين يملكون حداً أدنى يبلغ 5% من إجمالي عدد أسهم الشركة بالإبلاغ عن هذه النسبة.

3. التحقق من الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد:

الإفصاح عن مكافحة الرشوة والفساد من المبادئ الأساسية والتي قامت من أجلها حوكمة الشركات، إلا أن معظم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لا تفصح بصورة فعلية عن أي فساد إداري أو مالي بها وذلك بسبب الأحداث الاقتصادية الأخيرة والتي تمر بها المنطقة العربية ومن ضمنها مصر، وبالتالي فهو يعتبر من العوامل الغير مؤثرة بنسبة كبيرة في عملية ضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4. التحقق من الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية:

عدم الاتجار بالمعلومات الداخلية ويهدف إلى حماية حقوق المساهمين وزيادة قيمة السهم لهم، إلا أن معظم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لا تقوم بمنع الاتجار بالمعلومات الفعلية بصورة مؤكدة.

5. التحقق من الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات:

الإفصاح عن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يساعد على اجتذاب راس المال وتحسين الأداء المالي في الشركات والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال، ورفع قيمة الأسهم للمساهمين.

6. التأكد من محافظة الشركة على أمن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية.

يؤدي تحقيق الأمن والرعاية الصحية للموظفين في الشركة إلى زيادة الأداء وجودة العمل المؤسسي، مما يؤدي إلى زيادة جودة الإنتاج وزيادة قيمة الأسهم للمستثمرين، وبالتالي فهو يعتبر من العوامل المؤثرة على ضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

7. التحقق من وجود سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجتمع:

توجد علاقة إيجابية بين الاستثمارات المجتمعة وبين الأداء المالي للشركات، ولكن معظم الشركات المقيدة بالبورصة ليس لديها سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجتمع، وبالتالي فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة نسبياً على ضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

8. التحقق من قيام الشركة بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات:

نسبة كبيرة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (سواء أكانت داخل المؤشر أم من خارجه) لا تقوم بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية مع القوائم المالية للشركة، ولكنها تشير إلى ذلك في الإيضاحات المتممة في القوائم المالية.

9. التحقق من إفصاح الشركة عن مدي التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية:

إن كل شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات تفصح عن التزامها بالمسئولية الاجتماعية، ولكن معظم الشركات من داخل وخارج المؤشر لا تفصح عن التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية والتي لا بد وأن يصدر بها تقرير مكمل للقوائم المالية عن التنمية الاجتماعية داخل الشركة.

10. التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن مدي التزامها بالسياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها:

الإفصاح عن السياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية من اهم الإفصاحات التي تؤدي علي ارتفاع قيمة أسهم الشركة في البورصة، ولكن معظم الشركات المقيدة في البورصة المصرية (داخل المؤشر أو خارجه) لا تفصح عن برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

11. التحقق من سعي الشركة إلى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها:

أغلب الشركات المقيدة بالبورصة (سواء أكانت داخل المؤشر أم خارجه)، وخصوصاً الشركات الصناعية تلتزم بتقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها على المجتمع، مما كان له أكبر الأثر على ارتفاع قيمة الأسهم لهذه الشركات، وبالتالي فهي تعتبر من العوامل المؤثرة جداً على تحسين وضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

12. التحقق من قيام الشركة بمعالجة آثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع:

هناك علاقة إيجابية بين معالجة الشركة للمخاطر البيئية الضارة على المجتمع وبين الأداء المالي لها، لأن الشركات التي تعالج آثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع تصنع قيمة لها في الأسواق المالية، وتجذب مستثمرين جدد، وأن معظم

الشركات المقيدة بالبورصة (سواء أكانت داخل المؤشر أم خارجه) وخصوصا الشركات الصناعية التي تلتزم بمعالجة آثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع.

13. التحقق من قيام الشركة بإجراءات المراجعة البيئية والتقارير عنها للأطراف المستفيدة:

أشارت إحدى الدراسات إلى أن الشركات التي تهتم بإجراء المراجعة البيئية لها والإفصاح عن ذلك للأطراف المستفيدة تكون أكثر استفادة من غيرها من الشركات في حصولها على التمويل اللازم من البنوك والهيئات المالية المعينة، لأن هذا النوع من الشركات يكون مركزها المالي أفضل من مثيلاتها، لأنها تلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة البيئية.

14. التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات البيئية:

معظم الشركات المقيدة بالبورصة، لا تفصح عن التزامها باللوائح والتشريعات البيئية المطبقة، وبالتالي فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين وضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

15. التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بنظام وبرامج الحماية البيئية الخاصة بها:

إن إفصاح الشركات عن نظم وبرامج الحماية الخاصة بها يوفر معلومات للمستثمرين والمقرضين لحماية مصالحهم المالية، كما يوفر أيضا معلومات للمجتمع ككل لكي يحكم على مستوى أداء الشركة، وإن معظم الشركات المقيدة بالبورصة - وخصوصا الشركات الصناعية - تقوم بالإفصاح عن برامج الحماية البيئية الخاصة بها، وبالتالي فهي تعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين وضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

16. التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن الأعباء الحالية والمحتملة الناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة

17. التحقق من قيام الشركة بالإفصاح عن الدعاوي القضائية الحالية والمحتملة، وكذلك الغرامات الناتجة عن التلوث لأنشطة الشركة على البيئة.

ويري الباحث أن أغلب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (سواء أكانت داخل المؤشر أم خارجه) لا تفصح بالفعل عن أي أعباء بيئية حالية أو مستقبلية أو عن الدعاوي القضائية الحالية أو المحتملة أو الغرامات الناتجة عن التلوث البيئي، وبالتالي فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين وضبط الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

خامسا : الدراسة الميدانية:

اشتقاق فرض البحث وصياغته:

1. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وتتمثل عينة الدراسة في الشركات المصرية الداخلة في مؤشر مسؤولية الشركات ومقارنتها بعينة أخرى في نفس القطاع من الشركات المصرية الداخلة في مؤشر مسؤولية الشركات ومقارنتها بعينة أخرى في نفس القطاع من الشركات خارج المؤشر، وذلك عن فترة الثلاث سنوات الأخيرة من عام 2008 حتى 2010.

أي أنه يتم تصنيف عينة البحث إلى مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: تتضمن الشركات المصرية التي داخل المؤشر، وتمثل في (19) شركة داخل مؤشر المسؤولية ومكونة من تسعة قطاعات مختلفة، وذلك بعد استبعاد الشركات المضافة للمؤشر في عام 2010، واستبعاد قطاع الاتصالات لعدم استيفاء البيانات المطلوبة لاختبار فرض الدراسة.

المجموعة الثانية: تتضمن الشركات المصرية التي توجد خارج المؤشر، وتمثل في (19) شركة خارج مؤشر المسؤولية ومكونة من تسعة قطاعات مقابلة للشركات التي توجد بداخل المؤشر.

ويقوم الباحث باختيار العينة المقابلة (خارج المؤشر) في إطار عدد من المعايير، وهي: (رأس المال السوقي، عدد العمليات، مدى توافر البيانات لهذه الشركات على مدار السلسلة الزمنية)

مصادر تجميع البيانات:

يتم تجميع البيانات المالية الخاصة بشركات العينة محل الدراسة من:

- موقع مباشر.
- شركة مصر لنشر المعلومات.
- بورصة الأوراق المالية المصرية بالقاهرة.

ويبين الجدول التالي العينة التي أخذت من كل قطاع:

القطاع	عدد الشركات المقيدة بالبورصة لقطاعات عينة الدراسة	عينة الدراسة
بنوك	10	2
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	23	8
موارد أساسية	8	2
كيماويات	7	4
التشييد ومواد البناء	22	4
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	16	4
العقارات	28	10
موزعون وتجارة تجزئة	4	2
تكنولوجيا	3	2
المجموع	121	38

المصدر: من إعداد الباحث.

مع العلم بأنه تم استبعاد قطاع الاتصالات لعدم استيفاء البيانات المطلوبة لاختبار فرض الدراسة وهو عدم وجود عينة مقابلة لا تطبق المؤشر، كما تم استبعاد باقي قطاعات البورصة لعدم وجودها في مؤشر مسؤولية الشركات خلال فترة الدراسة الاختبارية كاملة أو استبعادها في إحدى سنوات الدراسة.

2. نموذج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اختبار فرض البحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، لتحليل أثر الإفصاح الاختياري عن ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والقضايا البيئية على التقرير المالي، ويعبر النموذج التالي عن هذه العلاقة.

$$FP = \beta_0 + \beta_1 ESG + \beta_2 SIZE + \beta_3 Leverage + \beta_4 Growth + \beta_5 SEC + e$$

حيث أن:

ثابت الانحدار	β_0
معامل الانحدار للمتغير المستقل	β_1
معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة	$\beta_2 : \beta_5$
التقارير المالية (في نهاية ثلاث سنوات متتالية 2008، 2009، 2010)	FP
الإفصاح الاختياري عن ممارسات الحوكمة الاجتماعية والقضايا البيئية (ويقاس بالقيمة واحد إذا كان داخل المؤشر، والقيمة صفر إذا كان خارج المؤشر)	ESG
حجم الشركة كمتغير ضابط (ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول)	SIZE
القطاع الذي تنتمي إليه الشركة كمتغير ضابط (ويقاس بالقيمة واحد إذا كان صناعي، وبخلاف ذلك بالقيمة صفر)	SEC
يعبر عن الرافعة المالية كمتغير ضابط (ويقاس في نهاية كل سنة)	Leverage
يعبر عن نمو المبيعات كمتغير ضابط (ويقاس في نهاية كل سنة)	Growth
الخطأ العشوائي	E

3. متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها:

أ. المتغير التابع: يتمثل في جودة التقارير المالية:

ويتم الحصول عليه من واقع بيانات فعلية خلال فترة الدراسة الاختبارية والتي تتمثل في فترة ثلاث سنوات

(2008، 2009، 2010)، ويقاس بالمؤشرات التالية: (أبو العز، 2013)

معدل العائد على الأصول ROA: سيتم قياس هذا المؤشر بالنسبة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الدخل} + \text{مصرف الفوائد بعد استبعاد الضرائب}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

متوسط إجمالي الأصول

معدل العائد على حقوق المساهمين ROE: سيتم قياس هذا المؤشر بالنسبة التالية:
= صافي الدخل – توزيعات أرباح الأسهم الممتازة

متوسط حقوق المساهمين

ب. المتغير المستقل: ويتمثل في الإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والقضايا البيئية: أشير من قبل إلي أن منهجية مؤشر المسئولية تعتمد في اختيارها للشركات على اختيار أفضل 30 شركة من حيث الأداء وفقا لمعايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية، والحوكمة (الأعلى في مجموع النقاط) من بين أنشط 100 شركة مقيدة في البورصة المصرية.

وبالتالي يتم التعويض عن قيمة ESG في نموذج الانحدار بالقيمة واحد للشركات التي تدخل في المؤشر أي أنها تفصح عن ممارساتها فيما يتعلق بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية، والقيمة صفر للشركات خارج المؤشر.

ج. المتغيرات الضابطة: وتتمثل فيما يلي:

ج/1/ حجم الشركة: SIZE

ويقاس عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

ج/2/ نوع القطاع: SEC

قطاع صناعي = 1، وبخلاف ذلك = صفر

ج/3/ الرافعة المالية: Leverage

وتقاس عن طريق خارج قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

ج/4/ النمو: Growth

وبحسب عن طريق معدل نمو المبيعات =

مبيعات العام الحالي – مبيعات العام الماضي

مبيعات العام الماضي

4. الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أ. يتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear regression Analysis

• سوف يستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار مدى قدرة المتغيرات المستقلة على

تفسير التغير في المتغيرات التابعة

• ويستخدم لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (التقارير المالية) والمتغيرات (المستقلة والضابطة) بهدف التوصل

لأهم المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع.

ب. يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في تقدير معالم نموذج الانحدار المتعدد لأن التقديرات المتحصل

عليها من هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، كما أنها تعطي أفضل التقديرات أي أنها أقل تباين،

غير أن هذه الطريقة تشترط التأكد من توافر العديد من الفروض لإمكان تطبيقها لعل أهمها يتمثل في :

(عناي، 2011)

- مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (التأكد من استقلالية الأخطاء)
- مشكلة الازدواج الخطي.
- مشكلة عدم ثبات التباينات.
- مشكلة اعتدالية الأخطاء العشوائية.

ج. تحليل التباين أحادي الاتجاه One – way ANOVA

يتم استخدامه لمعرفة مدى وجود فروق معنوية لمتغيرات الدراسة باختلاف سنوات الدراسة.

د. معامل ارتباط بيرسون:

سوف يستخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لحساب معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبار معنوية ذلك المعامل؛ للتعرف بشكل مبدئي على شكل ومعنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5. خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

يمكن للباحث عرض خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة بهدف اختبار فرض الدراسة فيما يلي:

اختبار (T) لعينتين مستقلتين:

يتم إجراء اختبار (T) لعينتين مستقلتين لبحث مدى وجود فروق معنوية بين الإفصاح الاختياري عن ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والقضايا البيئية والأداء المالي للشركات لمجموعتين من الشركات (داخل المؤشر وخارج المؤشر)، كما يتم إجراء نفس الاختبار لبحث مدى وجود فروق معنوية بين القطاع الصناعي وغيره من القطاعات.

تحليل التباين ANOVA:

يتم إجراء تحليل التباين لمعرفة مدى وجود فروق للأداء المالي والرافعة المالية وحجم الشركة والنمو وفقاً لسنوات الدراسة.

- حساب معادلة الانحدار المتعدد للمتغيرات (المستقلة والضابطة) على المتغير التابع.
- حساب معنوية معادلة الانحدار، وذلك باستخدام اختبار f مع تحديد قيمة معامل التحديد (R_2) المرتبطة بنموذج الانحدار عند درجة ثقة 95% حيث أن:

أ. معامل التحديد (R_2):

- سوف يستخدم الباحث معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ككل
- يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ولذلك كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع.

ب. اختبار (F.Statistic) F:

- سوف يستخدم الباحث اختبار (F) وذلك لاختبار معنوية نماذج الانحدار.

- وهو يحدد المعنوية الكلية لجميع المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، كلما اقتربت دلالة اختبار (F) من الصفر كلما أكد ذلك على معنوية نموذج الانحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويجب ألا تزيد هذه القيمة عن 5%.

ج. دراسة معنوية معالم معادلة الانحدار باستخدام اختبار **T-Test** :

- وسوف يستخدم الباحث اختبارات لاختبار معنوية كل معامل من معاملات نموذج الانحدار على حدة، حيث أنه يوضح ما إذا كانت معاملات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج ذات دلالة معنوية، أي أنه يتم من خلاله اختبار معنوية كل معامل انحدار على حدة، ويجب ألا تزيد هذه القيمة عن 5% لكي يكون المتغير معنوي ومؤثر في المتغير التابع.

وفيما يلي عرض التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS):

1. نموذج الانحدار لتأثير تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات في ضوء محتويات المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة:

جدول رقم (1)

R ²	VIF	F.Test		T-test		βi	المتغيرات المستقلة
		مستوي المعنوية	(v)	مستوي المعنوية	(v)		
79%	-	0.001**	26.970	0.177	-1.304	-0.689	الجزء الثابت
	1.154			0.001***	5.572	0.490	قواعد ومعايير حوكمة الشركات
	1.220			0.001***	4.634	0.410	لوغاريتم حجم الشركة
	1.509			0.001***	2.231	0.310	معدل العائد على الأصول
	1.193			0.001***	5.111	0.430	كثافة رأس المال
	1.409			0.330	1.114	0.099	دخل التشغيل
	1.375			0.001***	4.606	-0.389	الرافعة المالية

*دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.001)

**دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.01)

***دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.001)

1. معامل التحديد (R2):

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (79%) من التغير الكلي في المتغير التابع: ضبط الأداء المالي في هذه الشركات متمثلاً في معدل العائد على حق الملكية، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

2. اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F.test)، وحيث إن قيمة اختبار (F.test) هي (26.970) وهي ذات معنوية عند مستوي أقل من (0.01) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل، على معدل العائد على حق الملكية.

3. اختبار معنوية كل متغير على حدة:

باستخدام اختبار (T.Test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي: قواعد ومعايير حوكمة الشركات، لوغاريتم حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال، الرافعة المالية، وذلك عند مستوي معنوية أقل من (0.001).

4. معامل تضخيم التباين (VIF):

لتحديد مدى وجود ازدواج خطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أي من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

5. اختبار اعتدالية المتغير التابع:

من فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح، وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر.

مصفوفة ارتباط بيرسون:

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما

يوضحها الجدول رقم (2):

جدول (2)

مصفوفة ارتباط بيرسون بقياس معنوية العلاقة بين المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية وجودة التقرير المالي

المؤشرات	معدل العائد على حق الملكية	المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية	لوغاريتم لحجم الشركة	معدل العائد على الأصول	كثافة رأس المال	دخل التشغيل	الرافعة المالية
جودة التقرير المالي	1						
المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية	0.317	1					
لوغاريتم لحجم الشركة	0.592	0.008	1				
معدل العائد على الأصول	0.019	0.081	0.002	1			
كثافة رأس المال	0.472	0.129	0.002	0.300	1		
دخل التشغيل	0.199	0.29	0.002	0.221	0.250	1	
الرافعة المالية	-0.490	-0.033	-0.379	0.251	0.001	0.018	1

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05)

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01)

***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001)

ويتضح مما سبق :

- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بخصائص الشركات من حيث المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية، لوغاريتم لحجم الشركة، كثافة رأس المال، وبين معدل العائد على حق الملكية، وذلك عند مستوى

معنوية أقل من (0.01)، (0.001)، وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثي الأول فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية وبين جودة التقرير المالي للشركات.

• توجد علاقة معنوية سالبة بين الرافعة ومعدل العائد على حق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.001)

• نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لتحديد التأثير المعنوي للمؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية، على جودة التقرير المالي للشركات.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. احتلت برامج التنمية المستدامة الاهتمام سواء أكانت من الناحية الاقتصادية أم من الناحية البيئية أو الاجتماعية، والتي تقوم بإدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

2. تتضح أهمية المؤشر المصري لمسئولية الشركات في أنه يمكن استخدامه في قياس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الاختياري عن ممارستها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، كما أنه يعتبر ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور اجتماعي أو بيئي ناتج عن قرار فردي قد يتغير بتغير الفرد أو الظروف، كما أنه يساهم في زيادة روح المنافسة بين الشركات.

3. إن مصادر معلومات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئة والحوكمة هي تقرير مجلس الإدارة، التقارير المالية، موقع الشركة على الإنترنت، المعلومات المتاحة لدي البورصة، أن مكونات المؤشر المصري لمسئولية الشركات ثلاث مكونات هي: قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية، المسئولية البيئية.

4. يتم الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة في تقارير الاستدامة التي تقدم معلومات كمية ووصفية، المالية منها وغير المالية، وتوصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح والأطراف المهتمة.

5. من أهم مزايا الإفصاح عن تقرير التنمية المستدامة هو خلق قيمة مالية للشركة وتدعيم سمعة الشركة، ويعمل على جذب المستثمرين إلى الشركة.

6. يتضح تأثير المؤشرات الفرعية الثلاثة (قواعد ومعايير وحوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية) على جودة التقارير المالية.

ثانيا : التوصيات:

في ضوء الدراسة النظرية والعملية التي قام بها الباحث، وما توصل إليه من نتائج يمكن تحديد أهم التوصيات على النحو التالي:

1. زيادة الإفصاح عن التنمية المستدامة في الشركات وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالحسابات الختامية لما يمثل لهذا التقرير من أهمية، حيث يمثل الطلب على تقارير التنمية المستدامة في حاجة أصحاب المصالح (الداخليين والخارجيين) للمعلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات إلى جانب الأداء الاقتصادي لها.

2. على وزارة الاستثمار وهيئة سوق المال إصدار معايير المؤشر المصري لمسئولية الشركات والتي على أساسها يتم تقييم الشركات في المجالات الثلاث (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية)، والتي على أساسها يتم اختيار افضل ثلاثون شركة (ESG 30)

3. يجب على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية – وخصوصا شركات المؤشر المصري – أن تضع مؤشرات أو مقاييس خاصة بقواعد حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية، لما لهذه المؤشرات من أهمية على الشركة والمستثمرين والبيئة والعاملين.

4. يوصي الباحث الشركات بإدخال عامل مهم ومؤثر وشامل على تحسين جودة التقارير المالية في الشركات، وهو التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

الملاحق

الدراسة الميدانية

يقوم الباحث بعمل استقصاء عن موضوع البحث وهو المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحدي جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة مع دراسة ميدانية ولأغراض السرية لن يتم الإفصاح عن حجم البيانات والمعلومات للشركة التي تم إجراء الاستقصاء عنها.

الباحث

السؤال الأول:

يحقق الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال المؤشر المصري لمسئولية الشركات لمعدي القوائم المالية ما يلي:

الوزن المعطي					البيان
%0	%25	%50	%75	%100	
					1. تقييم كفاءة السياسات التمويلية والاستثمارية للشركة
					2. تقييم أداء الشركة في الأجل الطويل
					3. تحقيق مدي توافق الشركة مع التشريعات والقوانين
					4. تضيق فجوة المعلومات عن الإدارة ومستخدمي القوائم المالية
					5. زيادة درجة الإفصاح يؤدي إلي تخفيض تكلفة العمليات
					6. تقييم الآثار السلبية نتيجة قيام الشركة بممارسات سلبية تجاه المجتمع
					7. تقييم مدي وفاء الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان

السؤال الثاني:

حدد نوع العلاقة بين المؤشر المصري لمسئولية الشركات وكل من:

البيان	طردية	عكسية
1. جودة التقارير المالية		
2. حجم الشركة		
3. العائد على الأصول		
4. كثافة رأس المال		
5. دخل التشغيل		

السؤال الثالث:

يحقق المؤشر المصري للشركات عن التنمية المستدامة عن المراجعين ما يلي:

الوزن المعطي					البيان
%0	%25	%50	%75	%100	
					1. وضع معايير وأسس وإرشادات لإعداد تقارير المراجعة
					2. توفير معلومات لأغراض التنمية المستدامة والرقابة عليها والتحقق منها
					3. التأكد من دقة وصحة البيانات المتعلقة بالأداء البيئي للمنشأة والمثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية
					4. إبداء رأي في محايد عن صدق وسلامة التقرير عن الأموال المنفقة على البرامج التنموية المستدامة
					5. تقييم الأثر البيئي ونظام الإدارة البيئية
					6. يشرح النموذج المقترح مكونات تقرير المراجعة بحيث يتعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية:

1. أبو العز، محمد السعيد، (2013)، تحليل القوائم المالية لأغراض الائتمان والاستثمار"، مكتبة المدينة، الزقازيق، ص ص 352 - 472.
2. أنور، نورا محمد عماد الدين (2010)، " المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية - دراسة تطبيقية"، مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية، ص ص 1-84.
3. الشرقاوي، أشرف (2011)، " مؤتمر المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، المركز المصري لمسئولية الشركات، مركز المديرين المصري، ص 17
4. الشويمان، نزار صالح (2012)، تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ص ص 237 - 283
5. التنفيذي، مجلة، (2011)، " المؤتمر الإفريقي حول تعزيز العمل المسئول والحوكمة"، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، العدد الثالث عشر، ص ص 16-17
6. (2010)، " المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات"، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، العدد العاشر، ص ص 24 - 39
7. جمال، أشرف (2011)، " مؤتمر المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، المركز المصري لمسئولية الشركات، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، ص30
8. مركز المديرين المصري، (2010)، " المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية: الشفافية والإفصاح في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، يناير - مارس
9. د. فؤاد محمد عيسي، (2010)، "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات"، المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار، القاهرة، مارس، ص 1-40
10. عناني، محمد عبد السميع (2011)، " التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية - مدخل حديث باستخدام SPSS"، الطبعة الثالثة، مكتبة المدينة، الزقازيق
11. عقل، يونس حسن، محمد، جمال علي، (2010)، " قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوي المعلومات للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG - دراسة اختبارية"، مجلة الدراسات

والبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع، القاهرة، ص ص 417-462.

12. عقل، يونس حسن، (2010)، " نموذج مقترح لقياس المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المؤشر المصري لمسئولية الشركات، دراسة اختبارية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والسبعون، السنة التاسعة والأربعون، ص ص 319-360.

13. رمضان، محمد السيد أحمد (2013)، " اختبار العلاقة بين مؤشر مسؤولية الشركات (ESG) والتغير في أسعار الأسهم - دراسة أميريكية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق

14. وزارة الاستثمار، " معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري الأول : عوض القوائم المالية"، قرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006، المطابع الأميرية، القاهرة، 2006

مصادر الأنترنت:

1. دليل حوكمة الشركات المصري (2005) - مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) متاح على الموقع التالي <http://www.cipe-arabia.org>

2. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، (2008)، "حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة"، أغسطس، متاح على الموقع التالي: <http://www.vipe.arabia.org>

3. مركز المديرين المصري، المركز المصري لمسئولية الشركات، البورصة المصرية، (2011)، " المؤشر المصري لمسئولية الشركات S&P- EGX ESG"، منهجية المؤشر، أكتوبر، متاح على المواقع التالية : <http://www.eiod.org>، <http://www.ecrc.org.eg>

4. الهيئة العامة للرقابة المالية، المركز المصري لمسئولية الشركات، 2012 <http://www.ecrc.org.eg/Index.AR.aspx>

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. Arx, U. Ziegler, A., (2009), "The Effect of Corporate Social Responsibility Stock Performance: New Evidence for the USA and Europe", Available at: <http://www.SSRN.com> .
2. Balatbat, M.CA., Slew, R.Y.J. and Carmichael, D.6. (2012) , "ESG score and its Influence on firm performance : Australian evidence", University of New South Wales.
3. Barnebt, M.L, & Salomon, R.M.(2006), "Beyond dichotomy: the curvilinear relationship between social responsibility and financial performance", Strategic management journal, 27 (11), 1101-1122.

4. Hong, Y., and Andersen, M. L, (2011), "The relationship between Corporate Social responsibility and Earnings management: An Explanatory Study", Journal of business Ethics 104,461-471.
5. Kim, y., Park M. S., and Wier B., (2012), "Is Earnings Quality associated with Corporate Social responsibility?", The Accounting Review 87 (3), 761-796.
6. Evans, J., Peiris, D., (2010), "The Relationship Between Environmental Social Governance Factors and Stock Returns", Available at: <http://www.ssrn.com> .
7. Egyptian Stock Exchange (EGY), (2010), "S & P /EGX ESG Index: Index Methodology", <http://www.egyptse.com> .
8. Fiori, G-, Donato, F., and Izzo, M., (2007), "Corporate Social Responsibility and performance. An Analysis on Italian Listed Companies", Available at: <http://www.SSRN.com> .
9. Poelloe A (2010), :1s There a Trade - off between Social Responsibility and Financial Performance , Masters Thesis in Economics and Business, Erasmus University Rotterdam Netherlands.
- 10.OECD, (2004), "OECD Principles of Corporate Governance Organization for Economic Co-Operation and Development", Available at: www.oecd.org
- 11.Standard and Poor's (S&P) , (2010). " S&P/ EGX ESC Indes : Index Methodology", Available at :<http://www.StandardandPoors.com>
- 12.Innovest strategic value advisors (200S) , "Analysis of the financial impact of sustainable resource Industry", feb.P.4.
- 13.Egyptian instttian of directors, (2009), "Investment and good corporate in corporate governance" first conference, ELOD in development (UNCTASD, 18-19 June, Cairo.
- 14.Amaeshi, Kenneth, (2008) "Accounting for in representations of EDG risks In variations capitalism" Financial markets and environmental workshop, oxford university, may, P.10.
- 15.Financial accounting standards board (2006) , "Conceptual framework for financial reporting- objective of Financial reporting and qualitative characteristics of decision useful financial reporting, FAS, Financial accounting series, no. 1260-001, FASB, July6.
- 16.Ariyoshi, noritoshi & Moriguchi uichi, (2005) "The development of environmental accounting frameworks and indiucators for measuring sustainability in Japan, OECD meeting on accounting frameworks to measure sustainable development", OECD, Paris, 14-16 may.